

المعجم والبنية الحمالية: الشكل والتأويل

رشيد الحضري

كلية الآداب و العلوم الإنسانية بنمسيك، الدار البيضاء

مقدمة

تميزت جل النظريات اللسانية في السنوات الخمسين الأخيرة باهتمامها البالغ بالجملة على حساب الكلمة، وبالشكل على حساب المضمون. وهذان الاتجاهان لا يجتمعان بالضرورة، وإن كنا نجدهما كذلك في عدد مهم من النظريات. فالإتجاه الأول (أي الجملة مقابل الكلمة) يعود إلى الامتياز الذي منح لكل على حساب الأجزاء وللمجموعة على حساب الوحدات، وبالتالي لتصور اللغات الطبيعية على أساس أنها مجموعة من الجمل. في هذا الإتجاه يكون المعجم مهماً ويكون البسيط خاضعاً للتعقيد. أما الإتجاه الثاني فمسوغاته عديدة ونذكر من بينها على وجه الخصوص الصعوبات المتعلقة بمشكل الصورة، والتطور التكنولوجي، ونظم الحوسبة التي تعالج المعطيات، أو بشكل أدق التي لا يمكن أن تعالج المعطيات إلا انطلاقاً من شكلها، دون أن تتطرق للمضمون، كما لو كان هذا الأخير خارج اللغة. ومن الأمثلة الكثيرة لهذا الإتجاه، والتي تقاسمها اللسانيات والذكاء الاصطناعي من أجل استغلالها استغلالاً واحداً وموحداً، نجد ترجمة اللغات الطبيعية انطلاقاً من شكلها دون أبعاد دلالتها، والأجوبة المحددة مسبقاً في العمليات التعليمية البيداغوجية المنجزة بواسطة الحواسيب، والمنطق الصوري (Logique formelle) كسند للبناء النظري... إلخ، (أنظر ج. أرساك 1987، ص. 266).

وفي السنوات العشرين الأخيرة، دخلت قضايا المعجم و الدلالة مرحلة جديدة تميزت أساسا بالإعلاء من شأن هذين المكونين وذلك بتدعيم دورهما في تفسير الظواهر اللغوية و التقليل من دور التركيب إلى حد تهيمشه. ومن الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع نذكر خصوصا ظهور بعض الأنحاء المعجمية، والتطور الكبير الذي عرفته الدلالة المعجمية، والأخذ بعين الاعتبار الجانب العرفاني في الوصف اللساني، وكذلك بروز نظرية الحمل، أو البنية الحملية الموضوعية؛ وهي النظرية التي سنطرق لها في هذا المقال من خلال علاقتها بالمعجم وإشكالية التمثيل.

1. البنية الحملية : نحو تصنيف جديد

درج الباحثون على التمييز بين صنفين اثنين من البنى الحملية : البنية الحملية التي تجد جذورها في الفكر الأرسطي، والبنية الحملية التي اقترحها فريغه Frege في الرياضيات وطورها تينيري Tesnière في إطار اللسانيات البنيوية. في هذا البحث، نقترح تصنيفا جديدا للبنى الحملية يقوم على الأخذ بمبدأ تنوع النظريات اللسانية (القديمة منها و الحديثة)، فتكون بذلك البنى الحملية ثلاثة أصناف: البنية الثنائية (dichotomique) والبنية السلمية (hiérarchique) والبنية التعادلية (égalitaire). وقبل أن نبدأ في تحديد معالم هذا التصنيف الجديد، سنتحدث في الجزء الأول من هذا المقال عن تنظيم المعجم في بعض النظريات اللسانية وعن علاقته بباقي المكونات الأخرى بصفة عامة، وبالتركيب على وجه الخصوص. وسنلاحظ أن جل الأنحاء ذهبت إلى تدعيم دور المعجم وتقليل دور التركيب إلى حد تهيمشه، الشيء الذي ترتب عنه بروز البنى المسماة حملية. أما فيما يتعلق بالمصطلحات التي تحيل على هذا النوع من البنى و التعاريف المنسوبة لها، فهناك خلط وتردد في الأدبيات، إذ يسمي بعضهم الشبكة المحورية (theta-grid)، نسبة إلى الوظيفة الدلالية المحور، ما يسميه الآخرون البنية الموضوعية (structure argumentale) نسبة إلى الموضوعات (arguments)، التي يقتضيها المحمول، أو البنية الحملية الموضوعية. ومعلوم أن هذه المصطلحات لا تحيل على نفس المعنى، فالبنية الحملية، مثلا، شيء والبنية الموضوعية شيء آخر، إذ تحيل الأولى على الوظائف الدلالية لموضوعات المحمول، والثانية على عدد هذه الموضوعات. وسنحاول في الجزء الثاني من هذا المقال رصد الفروق بين هذه المصطلحات وتقديم تعريف موحد لها.

2. المعجم وإشكالية التمثيل

لم يحظ المعجم بأي اهتمام يذكر قبل ظهور الاتجاه البنيوي. فمنذ ظهوره، احتل إشكال المعجم مكانة خاصة في مختلف النظريات اللسانية. ونرى أن السبب في ذلك راجع إلى أن كل الدراسات اللسانية وجدت نفسها مضطرة إلى مواجهة المعجم وتقديم تصورات له. فما هي المكانة التي يحتلها المعجم في هذه النظريات؟ وإلى أي حد يمكن للمعجم أن يشكل نقطة انطلاق في التمثيل للجمل؟ وما هو الأثر الذي يمكن أن تحدثه نظرية معجمية خالصة في الممارسة اللسانية بصفة عامة؟

يمثل موضوع هذا المقال محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة. لكننا، قبل الشروع في رسم الخطوط العامة للإجابة التي نقترحها، نود تقديم جملة من الملاحظات تتعلق بالمعجم في الأبحاث اللسانية عموماً.

إذا عدنا إلى تاريخ تظاهرات هذا الإشكال، فإنه يمكن أن نميز بين صنفين اثنين من التمثيلات للغة: صنف يتصورها مجموعة من الكلمات، وصنف آخر يختزلها إلى مجموعة من الجمل. ويمكن أن نعد الصنف الثاني هو المهيمن في الأعمال اللغوية لهذا القرن. فسواء أعلق الأمر بالاتجاه البنيوي أم بالاتجاه التوليدي، فاللغة تمثل أساساً مجموعة من الجمل يجهد اللساني نفسه لكي يقبض على الكلمات المكونة لها. فعند دراسته للغة معينة، يجد الباحث نفسه أمام نسق مكون من الكيانات المنظمة، وتشكل الجملة في هذا النسق المعطى الأول. أما الكلمات، فلا ينظر إليها إلا من جهة كونها تساهم في تكوين الجملة لا غير. فالكلمات في هذا التصور تندرج ضمن نسق من العلاقات تأخذ فيها هوياتها وتستمد منه قيمها، بحيث إن دراستها خارج هذا السياق تعد لاغية. لذلك تدفعنا هذه الملاحظات إلى التفكير في التصورات المتعارضة التي بنيت للمعجم في مختلف النماذج اللسانية.

لم يحظ المعجم بأي اهتمام يذكر في إطار البنيوية والتوزيعية لأن الشغل الشاغل لهذين النموذجين كان ينحصر في تخصيص المقولات المعجمية باللجوء إلى المحلات والسياقات الممكنة التي ترد فيها. ولعل السبب الذي جعل هذين النموذجين يهملان المعجم راجع إلى أنهما لم يأخذا المعنى بعين الاعتبار.

أما في إطار النحو التوليدي التحويلي الذي عرف المشتغلون فيه نماذج متعددة لكل منها تنظيم خاص، فلا نجد في نموذج 1957 أثراً للمعجم ولا للمكون الدلالي. فلقد اقتصر

اهتمام هذا النموذج بتحديد اشتغال القواعد الصورية التي تسمح بتوليد الجمل. ولقد لاقى هذا النموذج كذلك صعوبات جمة لأنه لم يكن يسمح فقط بتوليد الجمل النحوية بل كان يولد الجمل اللائحة، إذ كانت قوته التوليدية مفرطة وكان يتعين تقييده. ولم يكن ذلك ممكناً إلا ببلورة نظريتين اثنتين: إحداهما للمعجم والثانية للدلالة. ولقد ساهمت أعمال كاتز وفودور (1963) Katz et fodor وكاتز وبوسطال (1964) Katz et Postal وتشومسكي (1965) في اقتراح برنامج للبحث يغير نموذج 1957 المعروف بالنموذج ما قبل المعيار. وقد أدت التغييرات التي أدخلتها هذه الأعمال إلى صياغة ما يعرف بالنموذج المعيار أو نموذج 1965.

لقد اعتُبر المعجم في هذه النظرية لائحة من المداخل المعجمية، وظيفتها تأويل التمثيلات التركيبية للجمل. ويمكن القول بحدود أخرى، أصبح المعجم كيانا معطى بكيفية ملموسة؛ أي جزء لا يتجزأ من النحو. وقد تم التمثيل له على شكل لائحة من الكلمات مرتبة ترتيباً صارماً وكل كلمة فيها مصحوبة بتعريف ملائم، وكل تعريف يمثل مجموعة من المعلومات التركيبية والدلالية. وبصفة أدق، تتضمن المداخل المعجمية في هذا النموذج إطاراً تفريغياً وخصائص انتقائية: فالإطار التفريغي (cadre de sous-catégorisation) يشكل السياق المركبي التي تظهر فيه الوحدة المعجمية. وأما الخصائص الانتقائية، فهي التي تحدد القيود الدلالية على الوحدات التي يمكنها الظهور في الإطار التفريغي إلى جانب الوحدة المعجمية. وقد أدت دراسة المداخل المعجمية - يقول الأخضر (1988، ص. 21) - وإبراز دورها في تحليل الجملة إلى تطور دلالة الحقل المعجمية ونمو كثير من الأنحاء المعجمية. ونعتقد أن هذا التغيير الذي أحدثته النظرية المعيار في الموقف من المعجم له أهمية خاصة: فهو يعني أن دور الوحدات المعجمية في تحديد معنى الجملة وبنيتها الصورية بالغ الأهمية.

لكن نموذج 1965 لم يكن يملك وسيلة أخرى غير التحويلات للربط بين الكلمات تركيبياً ودلالياً وصرفياً (شغل - اشتغل - انشغل). فهذا النموذج يعتبر الاسم مثلاً ناتجاً عن تحويل التأسيس (nominalisation) الذي يجري على المؤشر المركبي الممثل للبنى التي تظهر فيها الأسماء.

إن الاعتراف بأهمية المعجم في التحليل النحوي دفع الباحثين في النحو التوليدي إلى اقتراح حل يربط بين الكلمات غير الحل التحويلي: وهذا الحل عرف بالفرضية المعجمية. وتقضي هذه الفرضية بإقامة العلاقة بين الفعل ومقابلته الاسمي مباشرة في المعجم. وقد أسفر هذا الحل عن نقلة إبستمولوجية من النموذج المعيار إلى نموذج آخر عرف بالنموذج المعيار الموسع.

اقترح تشومسكي في هذا النموذج الجديد إطارا يقضي باختزال سلطة التحويلات، ويشتر بتعزيز دور المعجم والإعلاء من شأنه. وقد دفع هذا الإطار النظري الذي اقترحه تشومسكي سنة 1967 الباحثين إلى تقديم معالجات تتجه كلها إلى الكيفيات التي يمكن أن يكون عليها المعجم.

ويمكن أن نقسم هذه المعالجات إلى قسمين: قسم يعلي من شأن المكون الصرفي، والقسم الثاني بلور نحووا يستند إلى قاعدة معجمية. فالقسم الأول يطابق ما يعرف بالفرضية المعجمية الضعيفة (lexicalisme faible) والقسم الثاني يطابق ما يسمى بالفرضية المعجمية القوية (lexicalisme fort). وتندرج في إطار الفرضية المعجمية الضعيفة كل الأعمال التي تعتبر المعجم ملحقا بالتركيب. ويمكن أن نحمل ونقول إن هذه الفرضية تضم مختلف الأعمال الصرفية التي تؤكد أولوية التركيب. في هذا الإطار، يمكن أن نستشهد على سبيل المثال، لا المحصر، بأعمال هالي (1973) Halle وجاكندوف (1975) Jackendoff وأرونوف (1976) Aronoff وواصو (1977) Wasow وليبير (1980) Leiber وسيلكيرك (1982) Selkirk ووليمز ودي شيلو (1987) Williams & Di Sciullo. وقد جاءت هذه الأعمال نتيجة للنظرية التي تقول بسلمية المقولات وهي نظرية س - التي اقترحها تشومسكي أساسا كليا لجميع اللغات.

أما الفرضية المعجمية القوية فتضم الأعمال التي ترى أن المعجم عبارة عن مجموعة من المحمولات والموضوعات، ومصدر للمعلومات الدلالية. فالمعجم، من خلال هذه الأعمال يصبح مكونا توليديا وليس تأويليا. إنه يحتل مركز الصدارة في النظرية اللسانية بحيث يمثل أصلا لتمثيلات الجمل في إطار البنيات الجمالية ويمكنها من الظهور والتواتر. ومن النظريات التي تبلورت في سياق هذه الفرضية نذكر النظرية المعجمية الوظيفية لبريزنان Bresnan والنحو الوظيفي لديك Dik والنحو المعجمي لبريم Brame بالإضافة إلى نظرية الربط العاملي (Gouvernement et liage) التي، على الرغم من كونها يؤسسها التركيب فهي تتبنى جزئيا الموقف المعجمي. ففي إطار هذه النظرية، أصبح المدخل المعجمي عبارة عن بنية موضوعية (structure argumentale) تستند إليها أدوار دلالية أو محورية وتسمى الشبكة المحورية (theta-grid) أو البنية المحورية (theta-structure)، وهي تسمية تشير إلى الأدوار الدلالية المسندة إلى موضوعات المحمول.

وقد حصل هذا التطور في نظرية الربط العاملي نتيجة لنمو نظريتين فرعيتين هما النظرية الإعرابية والنظرية المحورية. وإذا كان النحو التوليدي التحويلي في بدايته قد قام

على أساس افتراض أن المعجم عنصر من عناصر النحو، وأن هناك ارتباطاً قوياً بين التركيب والقواعد المعجمية، إلى حد يمكن معه اعتبار الكتابة تكراراً للمعلومات الموجودة في المداخل المعجمية، فإن النظريات المعجمية التي تطورت في سياق الفرضية المعجمية القوية قد جعلت المعجم العنصر الذي يلعب الدور الأول في تنظيم النحو، كما أنها أفرزت، يقول فاسي فهري (1986، ص. 15)، عدداً من الافتراضات في خصوص علاقة المكونات النحوية فيما بينها، تختلف عن نوع العلاقة المفترضة في الاتجاهات التحويلية على الخصوص. ولكن الأهم في كل هذا أن مختلف الاتجاهات، وضمنها تيار الدلالة التوليدية، أجمعت على أهمية بحث الاطرادات العامة أو الفرعية لطبقات المفردات، مما يجعل المعجم في جوهره نسق علائق نحوية ودلالية... إلخ، لا يقل نسقياً عن باقي مكونات النحو.

ويمكن أن نلخص ونقول إن الدرس المعجمي تطور في اتجاهين مختلفين يطابق كل منهما تنظيمًا خاصًا: ففي الاتجاه الأول، وعلى الرغم من تباين المقاربات، ظل المعجم مهمشاً لأن دوره انحصر في تطعيم التركيب وتأويل معطياته. وباختصار، فإن المعجم في منظور هذا الاتجاه ظل عنصراً ملحقاً بالتركيب. أما الاتجاه الثاني فلقد اعتبر المعجم مفصلاً عن التمثيلات التركيبية وعده مصدراً لمختلف التمثيلات. ويمكن أن نقول إن هذا الاتجاه كان يشرع تدريجياً لمسلسل عام هدفه التقليل من سلطة التركيب إن لم نقل تهيمشه (اختزال التحويلات إلى مستويات التمثيل، إدخال المصافي... وإبراز البنى المسماة حملية. إن مختلف التمثيلات المقترحة للجمل في هذا الاتجاه، سواء أكانت تركيبية أم دلالية، تمثل إسقاطات مصدرها المعجم؛ أي إسقاطات خاضعة للمعلومات اللصيقة بالوحدات المعجمية، وهذا ما عرف بمبدأ الإسقاط (Principe de projection)؛ وهو مبدأ يضمن وجود الخصائص المعجمية للمفردات في مستوى البنية العميقة وفي باقي مستويات التمثيل التركيبي. وقد صاغ تشومسكي (1981) هذا المبدأ كما يلي: تكون التمثيلات في جميع مستويات التركيب (البنية العميقة والبنية المنطقية) مسقطة من المعجم، وهي تحترم الخصائص التفريعية للمكونات المعجمية.

وفي السنوات الأخيرة، طرأ على تصور المعجم وتنظيمه كثير من التحولات ليس من السهل عرضها في هذا المقال. ولم تأت هذه التحولات نتيجة للمسار الجديد الذي أخذه البرنامج التوليدي والذي أصبح يعرف بالبرنامج الأدنى (انظر تشومسكي (1992))، ولا للتطور الذي عرفته نظرية الدلالة المعجمية (الأدوار الدلالية، التفكيك الدلالي، بنية

الأحداث...) فحسب، كما يقول الفاسي الغهري (1997)، بل جاءت هذه التحولات نتيجة لتلك الحركة التي عرفت الدراسات اللسانية بصفة عامة، والتي تميزت برد الاعتبار للمعجم والدلالة، والتي توجتها نظرية البنية الحملية. وقد تطورت هذه الحركة في اتجاهات عديدة نذكر منها:

أ. نظرية الأحوال لشارل فيلمور Charles Fillmore.

ب. نظرية التفكيك الدلالي للأفعال، وذلك في إطار الدلالة التوليدية (J. McCawley) والمعجمات البنيوية (A. Lehrer) والدلالة التأويلية المحلية (R. S. Jackendoff).

ج. منطق الزمان والجهة (G.H. Von Wright, Z. Vendler) أو ما يسميه جون لا يونز J. Lyons بجهة الأفعال.

د. المزج بين معطيات الدلالة التوليدية ومنطق الزمان والجهة في إطار نظرية النموذج لمونطيكيو R. Montague.

هـ. نظرية المقولة والنمذجة أو التنميط النموذجي (Catégorisation et prototypie) لروش E. Rosch في علم النفس، ونظرية الدلالة المعرفية التي كانا وراء تطويرها كل من ميلير وجونسون ليرد G. Miller & P. Jonhson-Laird اللذان اقترحا إدراج الأحكام الإدراكية والمعرفية في دلالة الكلمات.

ومن جملة الأفكار التي أفرزتها البحوث الواردة في هذه النظريات أن الوحدة الأساسية في التحليل الدلالي ليست الفعل بل الزوج «محمول - موضوع»، وأن الخصائص التركيبية للمركبات تعكس بشكل جلي دلالة المفردات التي تشكل رؤوس هذه المركبات، وأن المفردات هي بنيات مركبية مكبوسة، وأن تحليل الكلمات لا يختلف عن تحليل الجمل. إلا أن الفكرة الأساسية التي أجمعت عليها هذه البحوث تبقى أن التمثيل الأكفى لدلالة المفردات والجمل يجب أن يعتمد حدود البنية الحملية.

3. البنية الحملية بين الثنائية والسلمية والتعادلية

في السنوات الأخيرة، هيمن الاتجاه الذي اعتبر المعجم مفصولا عن التمثيلات التركيبية، وعده مصدرا لمختلف التمثيلات، على أغلب النماذج اللسانية. فهذه النماذج تقترح بالنسبة إلى الجمل تمثيلا تعتمد حدود المحمولات والموضوعات؛ أو بعبارة أخرى،

تعتمد البنية الحملية. وتجدر الإشارة إلى أن الأنساق التي اقترحت في هذا الاتجاه كثيرة، إلا أنني أتبنى النسق الذي يلجأ إلى حدود البنية الحملية، لأنه أكثر بدهاءة من غيره، ولأنه لا يتطلب عدة معقدة من القواعد الصورية.

ولقد حظيت البنية الحملية بعدة تعريفات تميزت أغلبها بنوع من الغموض والخلط في المصطلحات. فبالنسبة للنحو الوظيفي (ديك 1978، ص. 15)، البنية الحملية تطبيق لمحمول على عدد معين من الموضوعات. فالمفردة، حسب هذا التصور، تعد محمولا (فعلا أو اسما أو صفة) تواكبه حدود إجبارية أو موضوعات تحمل وظائف دلالية.

أما بالنسبة للنظرية الوظيفية المعجمية (بريزنان 1982، ص. 151)، فقد اعتبرت البنية الحملية الموضوعية وسما مجردا لموضوعات المحمول. وبعبارة أخرى، فالبنية الحملية الموضوعية في هذا النموذج تضم عددا من الموضوعات تسند لها وظائف تركيبية.

وقد اعتبر ويليامس (1981، ص. 31)، في إطار نظرية الربط العاملي البنية الموضوعية للوحدة المعجمية لائحة الموضوعات التي تضمها هذه الوحدة، ميمرا بين ضفتين من الموضوعات: موضوعات خارجية وأخرى داخلية. فالموضوعات الخارجية هي التي تسند إليها الوظيفة التركيبية الفاعل، أما الموضوعات الداخلية فهي التي تحمل وظيفة تركيبية مغايرة للوظيفة الفاعل.

وفي نفس الإطار النظري، ذهب كارير دونكان Carrier-Duncan، (1985، ص. 2) إلى أن البنية الموضوعية مجموعة الوظائف أو الأدوار المحورية المسندة إلى موضوعات المحمول.

وبالنسبة لليفن (1985، ص. 6) Levin، فالبنية الموضوعية هي مجموع الأدوار الدلالية المسندة لموضوعات محمول ما، فيما اعتبرها بيستوفوسكي (1992، ص. 1) Pustejovsky لائحة الموضوعات التي تواكبها خصائص تبين تحقيقها تركيبيا.

إننا نلاحظ أن التعريفات التي أعطيت للبنية الحملية يشوبها كثير من الغموض والخلط والتردد. فهناك من يسميها بنية حملية، في حين يسميها آخرون بنية موضوعية أو شبكة محورية. كما نلاحظ خلطا بخصوص مكوناتها، إذ يسمي بعضهم موضوعا ما يطلق عليه الآخر دورا محوريا. وكما نعلم، فالبنية الموضوعية أو الحملية ليست هي البنية المحورية. فالأولى تحيل على عدد الموضوعات التي من المفروض أن ينتقيا كل محمول بحسب تعديه أو لزمومه، في حين تشير الثانية إلى الأدوار الدلالية المحورية التي تسند إلى هذه الموضوعات.

فيما يخصني، فإنني أميز بين تعريفين اثنين للبنية الجمالية: تعريف تركيبى وتعريف منطقي دلالي أو دلالي إحصالي. والتمييز بين هذين المستويين في التعريف بالبنية الجمالية يمكننا من تفادي الخلط الذي نجده في بعض التعريفات حيث لا تفرق بين المستوى التركيبى والمستوى الدلالي الإحصالي. وبذلك، فالبنية الجمالية بالنسبة للمستوى التركيبى هي مجموع الموضوعات التي ينتقها المحمول بحسب تعديده أو لوزمه. وبعبارة أخرى، فذات البنية شبيهة بالمحالاتية الممكنة (Valence potentielle).

وفي ما يرجع إلى المستوى الدلالي الإحصالي، فالبنية الجمالية هي تطبيق لعبارة تنصرف دلالتها بين عبارات تخيل على موجودات في عالم من العوالم الممكنة.

لقد درج اللسانيون على التمييز بين نمطين اثنين من البنى الجمالية، في حين أنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من هذه البنى: بنية ثنائية وبنية تعادلية. نجد البنية الأولى في التصور الأرسطي القديم للحمل، مادام يقضي بالتمييز بين الموضوع والمحمول. وقد تطور هذا التقسيم في إطار نحو بور رويال Port - Royal والمنطق الكلاسيكي، لينتهي به المطاف إلى النحو التوليدي التحويلي.

أما البنية الثانية فتمثل نقدا للبنية الأولى، حيث تعتبر التقسيم فاعل - محمول Prédicat - Sujet غير مقبول ولا كاف في النحو، وذلك لأسباب متعددة نجمل أهمها في ما يلي:

أ. البنية الثنائية لا تنصف الموضوعات الأخرى غير الفاعل. فالمفعول به والمفعول الثانى (إذا كان الأمر يتعلق بأفعال مثل «أعطى» و«وهب» و«منح»...) ينتميان إلى المقولة «محمول» التي يساهمان في تكوينها، وبذلك فهما لا يحظيان بنفس الأهمية التي تعطى للفاعل لأن وجودها متوقف على مقولة أخرى. وبعبارة أدق، فالموضوعات الأخرى غير الفاعل في هذا النوع من البنى ليس لها أي وجود أنطولوجي «لأنها لا تظهر على المستوى التراتبي للبنية، أو استقلال ذاتي «بحيث يتميز وجودها بتبعيته لمقولة أخرى هي المحمول».

ب. البنية الثنائية تدفع إلى الاعتقاد أن مكونات الحمل تنتمي إما للمحمول أو للفاعل. وهذا تصور غير صحيح لأنه يغفل جانبا هاما يتعلق بوضعية بعض اللواحق التي من قبيل «صراحة» كما في الجملة:

- صراحة، ساءني تصرف زيد الأسبوع الفارط.

ج. اختزال الحمل إلى الشائي فاعل - محمول يعني أن جميع المحمول تشكل على هذا النحو. وهذا غير صحيح كذلك؛ أولاً، لأن بعض البنى في بعض اللغات الهندوأوروبية ليس لها فاعل صريح (كالأمر في الفرنسية وفي الإنجليزية)، ثانياً، لأن بعض اللغات ليس لها فاعل أساساً، كاليابانية ولغة الطونغغا، وثالثاً، لأن الفاعل قد لا يكون له وجود في كل اللغات (أنظر كوستر J. Koster).

هـ. في أغلب الجمل، إن لم نقل فيها كلها، يكون وجود الفاعل مرتبطاً بوجود الرمان الفعلي، فإذا غاب الرمان حذف الفاعل بينما الموضوعات الأخرى، وحتى اللواحق، تحافظ على أمكنتها كما في الجمل الفرنسية التالية:

- Que faire ?
- Où aller ? Comment résister ?

وعليه، فالبنية السلمية تقترح أن يكون الحمل مكوناً من محمول مقرون بعدد من الموضوعات. ففي هذا التصور، ينظر إلى عناصر الحمل على نحو سلمي، بحيث يكون المحمول العنصر المركزي الموزع للوظائف والمنظم للجمل. في هذا النوع من البنى، تتميز العلاقة بين الموضوعات بالتعادلية حيث لا فرق بين الفاعل والمفعول به والمفعول الثاني إذا تعلق الأمر بمحمولات ثلاثية؛ أي التي تقتضي ثلاثة موضوعات.

أما التصور الذي نقترحه للبنية الحملية، فيدافع عن وجهة النظر التعادلية بين المحمول و الموضوعات؛ أي أنه لا وجود لأية سلمية بين هاتين المقولتين. إن الفرضية التي تشد إليها هذه الفكرة التعادلية تقضي بأن المحمول و الموضوعات يخضعان لنفس القواعد المعجمية (قواعد الاشتقاق - قواعد التأليف...). و يبدو أن هذا التصور التعادلي للبنية الحملية هو الأكفئ في التمثيل للجمل في اللغات الطبيعية. فهذا التصور يرتبط اصطلاحياً بالتصور السلمي، ولكنه يختلف عنه من حيث نوعية العلاقة التي تقوم بين مكونات الحمل. وقد سميناه تعادلياً لأنه يضع المحمول و الموضوع على قدم المساواة: فالمحمول يكون عادة دالة و الفاعل موضوعاً، وقد يصبح المحمول موضوعاً و الفاعل، أي الموضوع الاعتيادي، دالة. وهذا التصور يجد جذوره في الدلالة أو المنطق المفهومي الذي يعتبر المحمول سمة تدرج ضمن مجموع سمات الموضوع.

4. خاتمة

إن تطور المعجم في النظرية اللسانية فتح آفاقا جديدة أمام الباحث. فكثيرة هي المسوغات التي تبرر إخضاع عناصر المعجم، سواء أتعلق الأمر بالاسم أو الفعل أو الصفة أو الظرف أو المحرف، إلى مقتضيات التصور الحلمي. وأشار هنا إلى أن الكثير من اللسانيين قيدوا هذا النمط من التمثيل فجعلوه يقتصر على الأفعال والصفات فقط. وأريد، فيما يخصني، أن أوسع هذا التمثيل ليشمل كل المداخل دون حصر أو تمييز. وبعبارة أوضح، أقترح أن يكون للحروف والظروف والأسماء والروابط بني حملية مكونة من محمول مرتبط بالموضوعات.

إن أهمية مثل هذه الاقتراح بالنسبة إلى البحث اللساني عموما تكمن في أن المعجم يمكنه بمفرده أن يتكهن بمختلف الأنماط الحملية، ويعطيها في الوقت نفسه النسق التمثيلي الملائم. وبعبارة أوضح، يمكن القول إن تصور المعجم، من حيث كونه مجموعة من البنى الحملية، يمكننا في المستوى الأول من التكهن بالجمل الممكنة، وبمكنا في المستوى الثاني من اقتراح النسق التمثيلي الملائم لها.

إن هذا الاقتراح المتعلق بالبنى الحملية والمداخل المعجمية، والذي نخده على نحو ضمني عند بريم Brame، يختلف عنه من جهة كونه يتصور المداخل المعجمية مجموعة من البنى الحملية يقترح لها بشكل يكاد يكون قبلها نسقا من التمثيلات.

المراجع

- الحضري، رشيد (2000)، «المعجم ومفهوم البنية الحملية»، ضمن كتاب قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، ص. 197-208. (2000)، «ملاحظات في اللسان الشمالي بالمغرب: المعجم التطواني نموذجاً». مجلة كلية الآداب بتطوان، عدد 10، ص. 127-139. (2001)، «الحمل والمحمول بين اللغة والمنطق». ندوة اللغة والمنطق والفلسفة. كلية الآداب، تطوان.
- (2001)، البنية الحملية والاشتقاق، أطروحة دكتوراه الدولة، كلية الآداب، الرباط.
- المتوكل، أحمد (1986)، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء.

- (1988)، قضايا معجمية، المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، الشركة المغربية للناسرين المتحدين، الرباط.
- (1993)، الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، عكاظ، الرباط.
- الفاسي الفهري، عبد القادر (1986)، المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة، توبقال، الدار البيضاء.
- (1990) البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، توبقال، الدار البيضاء.
- (1997) المعجمة والتوسيط. نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية. المركز الثقافي العربي، بيروت.

المراجع الأجنبية

- Aronoff, M. (1976) *Word Formation in Generative Grammar*. Linguistic Inquiry, Monograph 1, MIT Press.
- Arsaac, J. (1987) *Les machines à penser. Des ordinateurs et des hommes*. Seuil, Paris.
- Bresnan, J. ed. (1982a) *The Mental Representation of Grammatical Relations*. MIT, Cambridge, p.1-50..
- Chomsky, N. (1957) *Syntactic structures*. Mouton, La Haye. Tr. fse. «Structures syntaxiques», 1969, Le Seuil, Paris.
- _____ (1965) *Aspects of The Theory of Syntax*. MIT Press. Tr. Fse. «Aspects de la théorie syntaxique», 1971. Le Seuil, Paris.
- _____ (1967) «Remarks on Nominalization», in N. Chomsky 1972, Tr. Fse. «remarques sur la nominalisation», p.73-161.
- _____ (1972) *Studies on Semantics in Generative Grammar*. Mouton, La Haye. Tr. fse. «Questions de sémantique», 1975, Le Seuil, Paris.
- _____ (1981) *Lectures on Government and Binding*. Foris, Dordrecht. Tr. fse. «Théorie du gouvernement et du liage», 1991, Le Seuil Paris.
- _____ (1992) «A Minimalist Program for Linguistic Theory», in Halle & Keyser, 1992, *The View from Building 20 : Essays in Honour of Sylvain Bromberger*. MIT Press, cambridge.
- Dik, S.C. (1978) *Functionnal Grammar*. North-Holland, Amsterdam

- Di Sciullo, A. & E. Williams (1987) *On the Definition of Word*. Linguistic Inquiry Monograph 14, MIT Press, Cambridge.
- Dowty, D.R. (1979) *Word Meaning and Montague Grammar*. Reidel, Dordrecht.
- Dubois, D. (1991, sous la dir.) *Sémantique et cognition. Catégories, prototypes, typicalité*. CNRS éditions, Paris.
- El Akhdar, B. (1988) *Lexique arabe. Vers une grammaire dérivationnelle*. Okad, Rabat.
- Frege, G. (1971, Tr) *Ecrits logiques et philosophiques*. Le Seuil, Paris.
- Grimshaw, J. (1990) *Argument structure*. MIT Press, Cambridge, MA.
- Halle, M. (1973) «Prolegomena to a Theory of Word Formation». *Linguistic Inquiry* 4, p.3-16.
- Jackendoff, R.S. (1975) «Morphological and Semantic Regularities in the Lexicon». *Language* 51, p.639-671. Tr. fse «régularités morphologiques et sémantiques dans le lexique», in Ronat, 1977, p.65 - 108.
- _____ & J.A. Fodor (1963) «The Structure of a Semantis Theory». *Language* 39-2, p.170-210. Tr. fse. in Cahiers de lexicologie 1966 II et 1967 I.
- Langacker, R.W. (1987) *Foundations of Cognitive Grammar* (Vol. 1). Stanford University Press, Stanford (California).
- Lieber, R. (1980) *On the Organisation of the Lexicon*. Ph. D. Dissertation, MIT, Cambridge.
- Pustejovsky, J. (1992) The Syntax of Event Structure, in B. Levin & S. Pinker eds., p.47-81.
- Rothstein, S. (1983) *The Syntactic Forms of Predication*. MIT Press, Cambridge (Ph.D) .
- Selkirk, E. (1982) *The Syntax of Words*. MIT Press, Cambridge.
- Stowell, T. (1992) «The Role of The Lexicon in Syntactic Theory», in Stowell T. & E. Wehrli eds. 1992, p.9-20.
- Tesnière, L.(1959) *Eléments de syntaxe structurale*. Klincksieck, Paris.
- Von Wright, G.H. (1967) «The logic of action : a sketch», in N. Rescher, ed., *The logic of decision and action*. University of Pittsburg Press, Pittsburg.
- Wasow, T. (1977) «Transformations and the Lexicon», in Culicover P. & al, eds., 1977, p.327-360.
- Wheshler, S. (1995) *The Semantic Basis of Argument Structure*. CSLI Publications, Stanford, California.
- Williams, E. 1981a) «Argument Structure and Morphology». *The Linguistic Review* 1, p. 81-114.